الـنظام الاقتصادي المـختلط

1. تعريف الـنظام المـختلط:

يربط هذا النظام بين صفات النظامين الرأسمالي والاشتراكي حيث يتسم بوجود قطاع عام تديره الحكومة، بالإضافة لحضور واضح للمستهلكين والمنتجين أي أن الدولة تمتلك قطاعات اقتصادية أو جزء منها، أو أنها تقوم بوضع سياسات اقتصادية بها أثرها في السوق، بينما يكون لقرارات المستهلكين والمنتجين أثر مماثل في السوق ذاتها وقطاعات اقتصادية أخرى، وجميع اقتصاديات العالم الحالية تقع وبدرجات متفاوتة في هذا الإطراء يمكن تلخيص هذا النظام في أن المجتمع به مستهلكون ومنتجون لكل منهم رغباته، كما ان لدى المجتمع موارد اقتصادية محدودة و السؤال الذي يتم طرحه يتمثل في البحث عن أسلوب معين لتلبية رغباته الافراد في ظل وجود موارد وإمكانيات اقتصادية محدودة، الإجابة التي يقدمها النظام الاقتصادي المختلط هي أن تقوم الحكومة بالبحث عن تلك الوسيلة التي تمكن المجتمع من التفاعل مع المشكلة الاقتصادية، أما في النظام الاقتصادي الحر، فالأمر متروك للمستهلكين والمنتجين، إذا أخذنا بهذا فدراسة أسلوب المستهلك والمنتج والبحث عن عوامل مشتركة التي قد تمكننا من الوصول إلى اتفاق شامل بين المستهلكين والمنتجين، إن الدول الإسلامية تعتمد على هذا النظام نتردد أحيانا في ضم دولة ما إلى النظام الاشتراكي أو الرأسمالي وذلك لأن تنظيمها لاقتصادها القومي يجمع بين خصائص النظامين وهذا ما اتفق على تسميته "بالنظام الاقتصادي المختلط" ومن الدول التي تشبع هذا النظام: النرويج، الدنمارك، السويد، ألمانيا، فرنسا، ولذلك فالبعض يقول أنه تجمع بين الحرية والتوجيه فهو يعتبر أفضل النظم نظرا لتقديم الخدمات العامة الضرورية ومعظم السلع المتاحة في سوق تنافس كامل ويوجد حوافز لدى المنتجين.

2. خصائص الـنظام المـختلط:

- **ازدواجية الملكية:** أي مبدأ الملكية المزدوجة ويكون بازدواج الملكية العامة والخاصة حيث أن أساس الملكية المزدوجة هو المصلحة العامة؛
- **التوازن في رعاية مصلحة كل من الفرد والمجتمع:** يضمن هذا النظام مصلحة الفرد والمجتمع فلا مصلحة للفرد تهدم باسم مصلحة المجتمع وكذلك العكس ومن حق ولي الأمر التدخل في انحراف يؤدي إلى الحاق الضرر بالطرف الآخر؛
- **اعتماده على خطة اقتصادية** (تخطيط موجه يعتمد على الحوافز لتنفيذ الخطط)؛
- **سعيه نحو تحقيق التوظيف الكامل في المجتمع** (الاستغلال الأمثل لكل عناصر الانتاج واستقرار الأسعار)؛
- **الإنفاق الحكومي على الخدمات والضمانات الاجتماعية** (تقديم مساعدات للطبقة الفقيرة)؛
- **الاعتماد على تفاعل السوق** (مع تدخل الدولة الرقابة الحكومية)؛
- **لا يلغي الملكية الخاصة ولا يلغي القطاع الخاص.**

3.عـيوب النظام المختلط:

تتمثل أهم عيوب النظام المختلط في النقاط التالية:

- عدم وجود حافز الربح وذلك ينعكس على عنصر الكفاءة؛
- بروز شركات احتكارية كبرى حيث أنه مع وجود عنصر المنافسة إلا أن أدوات هذا النظام كالحرية الاقتصادية وأسلوب التمويل المعتمد على الفائدة يدعم دور هذه الشركات؛
- ظهور تقلبات اقتصادية حادة؛
- للمنافسة آثار سلبية عديدة من أهمها (وجود نفقات باهظة لدعاية وإعلان من أجل الترويج لسلع وهي في الحقيقة لا تعبر عن الحقيقة في الغالب)؛
- إهمال مبادئ الملكية الفردية والحرية الاقتصادية والدور المهم الآلية السوق؛
- اعتماده على جهاز التخطيط المركزي المسؤول على اتخاذ آلاف القرارات الاقتصادية اليومية مما أدى إلى وجود جهاز يتصف بالبيروقراطية والتعقيد الإداري.